

## اقتصاد

## صواني قهوة بالمخدرات إلى الخليج وأخرى بالأقمشة إلى مصر

عبد الهادي شباط

حصلت «الوطن» على معلومات من مسؤول في الجمارك حول ضبط قضيتي مخدرات في مرفأ اللاذقية، الأولى تم ضبطها ضمن صواني القهوة المهيأة للتصدير لدول خليجية حيث تم ضبط نحو ١,١ مليون حبة كيتاغون كانت مخبأة بين الصواني ومادة الكرتون التي تغلفها حيث وصل وزن هذه الحبوب لنحو ١٩٢ كغ، بينما تم ضبط نحو ٥٧٠ ألف حبة مخدرات مشابهة ضمن شحنة أقمشة كانت تتجه نحو دولة مصر حيث بلغ وزن هذه الحبوب نحو ١٠٧ كغ إلى جانب ضبط نحو طن من مادة الحشيش ضمن نفس القضية وبين مصر في جمارك اللاذقية أن هذه العملية وضبط قضيتي التهريب لمادة المخدرات تأتي ضمن منهجية عمل متبعة لدى إدارة الجمارك عبر إحداث نقاط جمركية للمراقبة بما يسهم في مكافحة التهريب وضبط هذه الظاهرة.

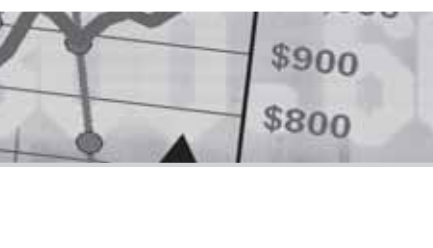
بينما أوضح مسؤول في إدارة الجمارك أنه تمت مصادرة كامل كمية المخدرات لإتلافها والتعامل معها وفق الأنظمة المعمول بها، وأن الجمارك مازالت تتابع الموضوع وتتعبخ خطوطه للإحاطة بملايسات القضية والتصقي عن مصدرها.

## ..وشاحنة أدوية إلى بيت مهجور

## في نهر عيشة!!

علمت «الوطن» من عدد من المواطنين في حي نهر عيشة بمدينة دمشق أنه تمت مشاهدة شاحنة محملة بالأدوية تتجه نحو أحد المنازل المهجورة في الحي وتم تفريغ محتولتها ونقلها إلى المنزل، وهو ما أثار الريبة، والتوجه نحو بلاغ الجهات المعنية حول ما حصل، وفي تواصل مع مسؤول جمركي بين أنه تم توجيه دورية للمكان للتحقق من الموضوع، مبيناً أن التحريات الأولية لديهم توضح

أن نوع الأدوية المحملة بالشاحنة هي خاصة بأمراض الكلى، وأن وجود هذه الشاحنة في هذه المنطقة ونقل الحموله إلى بيت مهجور يثير الشبهات والشكوك حول طبيعة ومصدر هذه الأدوية، وأن الجمارك ستلاحق الموضوع حتى تتضح ملايساته والتعامل مع القضية حسب نتائج التحريات، مضيفاً: إنه تم إبلاغ مديرية المكان للتحقق من الحادثة لتتخذ أيضاً الإجراءات المناسبة.



## لرابع مرة من وزارة الصناعة هذا العام خميس متوعداً بإجراءات قاسية: لا نريد مجاملات بالمناصب ولا بالمحسوبيات القادري: لم يتقدم أحد لمسابقات الشركات بسبب تدني الأجور

هنا غامه

جاء حديث رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال حضوره إلى وزارة الصناعة أسس ساخناً وقاسياً محملاً بالتنبيه والتحذير للقائمين على هذا القطاع من مديريين ورؤساء مجلس إدارة وغيرهم حيث طغت النقاط السلبية على المضنية في قطاع الصناعة من خلال ما تقدم من بيانات من الاتحاد العام لنقابات العمال. رئيس الحكومة حذر وبشدة من لا يريد العمل للوهج بالقطاع العام الصناعي مؤكداً أن «المدير والموظف والمراسل القوي هو من يعمل بأداء صحيح بعيداً عن المحسوبيات، وأن المجاملات وتجميل الواقع غير الجميل انتهى..» مشيراً إلى وجود رؤية جديدة تطويرية لعمل المؤسسات الحكومية والدولة بكل مكوناتها، مبيناً أنه غير راض على أداء وزارة الصناعة بالطلق لأنها لم ترتقي إلى مستوى العمل الطويح الذي نسعى له. لافتاً إلى أن هذا ليس تهجماً أو أن القائمين عليه غير إيجابيين ولكن ما هو مطلوب أكثر من ذلك وعليها وضع رؤية للوصول إلى واقع أفضل «فلا نريد مجاملات بالمناصب ولا بالمحسوبيات..» وأضاف: «لاشك أن الأسباب الإدارية والمادية والحرب اجتمعت مع بعضها البعض وخلقلت تحديات أمام القائمين على قطاع الصناعة لكن هذا لا يبرر التقصير.»

وأكد أن أول إصلاح في قطاع الصناعة اليوم هو إصلاح مجالس الإدارة، ويجب أن تتحمل مسؤولية الربح والخسارة وعدم تطوير المؤسسة لأنه إذا لم تتحمل المسؤولية ستبقى عشرات السنين دون جدوى، والمهم الخروج بمشورات حقيقية تطور الربح.

مشيراً إلى أن هذا الاجتماع هو الرابع مع وزارة الصناعة في أقل من عام. مشدداً على معرفة الرؤية التي تقدم بها اتحاد العمال فيما يتعلق بتطوير واقع قطاع الصناعة والتحديت والرؤية الحكومية لهذا القطاع. منوفاً بأن القطاع الصناعي ليس ضعيفاً لأنه لدينا بنية تحتية قوية.

مشيراً إلى وجود قلق على وزارة الصناعة بشكل عام ويشكل خاص على الصناعات الغذائية، موجهاً بضرورة التنسيق مع وزارة الزراعة

لتشغيل معمل ألبان دمشق من جديد والسعي إلى إيجاد البدائل، مشيراً إلى أنه طلب خلال اجتماع سابق في لجنة السياسات الاقتصادية مذكرة حول خريطة الصناعات الغذائية لكن لم يصله سوى رؤية لمعلمين «وإذا كانت الرؤية هكذا فالعمل لا يمكن أن يستمر بهذه الطريقة لأن الصناعات الغذائية مسؤولة المؤسسة..» وبخصوص واقع المؤسسة الهندسية بين خميس أنها بحاجة إلى إدارات كفؤة، وحول معمل حماة والتي تعتبر مركز نقل المؤسسة تبين أنه لم يتم الاستفادة من عقد التدريب الذي تم توقيع مع الجانب الهندي وعدم تأهيل المهندسين محذراً بأنه لن يكون هناك تمديد لعقد التدريب وعلى الوزير والمعينين الاستفار في العمل لمعرفة كيفية تشغيله بعد مغادرة الخبراء «وسيكون لدى إجراء قاس وليس له سابقة للقائمين على هذا العمل، ولن نصرح عنه باعتبارنا في اجتماع رسمي وإذا توقف المعمل سأحملك المسؤولية..» بدوره أشار وزير الصناعة أحمد الحمو إلى اهتمام الحكومة بالصناعة الوطنية في مختلف قطاعاتها وحرص رئيسها على معالجة جميع الصعوبات التي تعترضها وتهيئة البيئة المناسبة لإعادة إطلاقها منوها بالتعاون والتنسيق المستمر بين إدارات القطاع العام الصناعي والاتحاد العام لنقابات العمال الذين هم شركاء النصر والعمل والإنتاج. مؤكداً سعي الوزارة لاستثمار جميع الطاقات والامتيازات البشرية والفنية المتوافرة في الشركات والمؤسسات والجهات بما يضمن زيادة الإنتاج والربحية. مشيراً إلى توجيه

الوزارة بوضع الخطط وفق الطاقات التصميمية بهدف استكشاف نقاط الضعف والمشكلات التي تعاني منها الشركات عند التنفيذ من أجل استمرارية العمل على تجاوزها وعدم إظهار أرقام لا تعكس حقيقة واقع الشركات.

وحول تساؤلات رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمل أوضح مدير المؤسسات العامة الصناعية سعيهم لتطوير العمل في الشركات والجهات التابعة ومعالجة نقاط الخلل وإيجاد الحلول للمشكلات بما يضمن تسريع وتيرة العمل والإنتاج.

بدوره بين رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن القطاع الصناعي واجه خلال العقدتين الماضيتين تحديات كبيرة، وأن مشاكل القطاع الصناعي ليست جديدة ووليدة الأزمة لأن هناك تحديات أمام هذا القطاع وهناك بعض القرارات ساهمت في تدمير بعض الصناعات مثل الغزل والنسيج التي هي من الصناعات العريقة، بعد أن تعرضت لمنافسة جائرة وغير متكافئة بكل معنى الكلمة، إضافة إلى قدم الآلات وعدم وجود العمالة التي تتسامح في استمرار العمل بهذا القطاع.

لافتاً إلى أن واقع العمال نتيجة التراكمات قد أدى إلى تضخم الجهاز الإداري في المؤسسات على حساب الجهاز الإنتاجي الأمر الذي يتطلب إعادة النظر، مشيراً إلى أنه اليوم تم الإعلان عن مسابقات لكن لم يتقدم أحد نظراً لنظام الأجور الموجود في القانون والذي لا يفرى أحدًا بالتقدم للعمال ومن كل الشركات وعلى عكس ما هو

شائع تعاني من نقص في العمالة وتعاين من عدم الآلات ونقص السلامة والصحة المهنية. وأضاف: إن القطاع يحتاج إلى تجديد الآلات التي يعمل بعضها منذ عام ١٩٥٦ فقدم الآلات يساهم في الهمر وانخفاض الجودة ويعكس على التكاليف. مبيناً أن هناك قفزة في التشريعات والحكومة لن تبذل بتعديل هذه التشريعات. وبخصوص العمالة قال هناك عمال منذ أكثر من ١٥ سنة لا يزالون يعملون ضمن العمل المؤقت ويجب تحويلهم جميعاً إلى عقود سنوية لأنهم عمال إنتاج بالنتيجة ونحن لا نريد أن تضخم القطاع الإداري.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة أشار إلى أن الحكومة تركت الموازنة مفتوحة لوزارة الصناعة والكرة اليوم في ملعب الصناعة، لافتاً إلى أن إعادة هيكله القطاع الصناعي مسألة مهمة وتتم بالحفاظ على القائمين على المؤسسات. موضحاً أن فرط بأي مؤسسة من مؤسساتنا حتى الخسارة منها لأننا نستطيع إيجاد نشاط بديل لها وخلق حالة من التكامل بين المؤسسات. موضحاً أن هناك القطاعات لديها منتجات ويفترض أن يضخم مؤسسات خلقت لتوزيع هذا المنتج لكنها اليوم تتمتع من استرجار ومداها ولولا تدخل الحكومة لاسترجار السكر لأصابه العفن في المستودعات.

وأضاف: إن مجلس الوزراء يبدد كل مشكلة العمالة لأن هذا القطاع يحتاج إلى تجديد في الطاقة الإنتاجية لكنه قام ببلاغه الانتزاع بالخرجين.

## مجلس الشعب يقر القانون الجديد الخاص بحرم منظومة نبع الفيحة

الوطن

تعديل بعض المواد التي تفتح المجال للتجاوزات والاستغلال لبعض الفترات فيه عبر إنشاء منشآت سياحية على الصم غير المباشر من خلال الحصول على استثناءات من المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي أو من محافظة ريف دمشق حيث منح القانون في أحد بنوده هاتين الجهتين إعطاء استثناءات لاستخدامات محددة على الحرم.

وبالعودة إلى مشروع القانون نجد أن الفقرة ٤ من المادة الثانية تشير إلى أنه ينشأ حول نبع الفيحة حرمان مباشر وغير مباشر بينما تحدد الفقرة ١/ج/ أنه يتم تنزيل حدود الحرمين المباشر وغير المباشر على الواقع بواسطة علامات ثابتة، وتبين المادة الثالثة أنه يتم استلام العقارات وأجزاء العقارات الواقعة ضمن الحرم المباشر لنبع الفيحة وفق المخططات المتعلقة بالرسوم والقوانين والأنظمة النافذة ووفق تعويض معادل للقيمة الحقيقية للملكية.

أقر مجلس الشعب في جلسته التي عقدت أمس القانون الجديد الخاص بحرم منظومة نبع الفيحة، وبخصوص ذلك أكد وزير الموارد المائية نبيل الحسن أن القانون الجديد المتعلق بحرم نبع الفيحة سترتب عليه صدوره استلام مساحات إضافية عن المساحات المستملكة سابقاً لمصلحة المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة دمشق وبناء عليه تم إعداد دراسة فنية تهدف إلى تحديد الإجراءات التي تؤمن الحفاظ على استدامة الموارد المائية في منظومة نبع الفيحة من حيث الكمية والنوعية إضافة لإعداد إطار مفهومي عملي للتدابير اللازم تنفيذها لتحقيق هذا الهدف.

وخلال الجلسة تطرق النواب إلى نقاش حول بعض المواد المتعلقة بالرسوم واختلاف بالأراء حول الحرم المخصص، ودعا بعض النواب من جانب آخر إلى

## رسمياً.. النفط لـ«الوطن»: لا دراسة لتخفيض أسعار المشتقات النفطية

علي محمود سليمان

أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» عدم صحة ما يتم تداوله ما وصفه به الشائعات، حول دراسة تتعلق بتخفيض أسعار المشتقات النفطية نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار محلياً، حيث أنتشرت خلال الأيام الأخيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أخبار عن وجود دراسة لتخفيض أسعار المشتقات النفطية لعدد سعر لتر البنزين ١٧٥ ليرة سورية، وسعر لتر المازوت ١٢٠ ليرة سورية وسعر أسطوانة الغاز المنزلي ٢٠٠٠ ليرة سورية على أن يتم تطبيق هذه الدراسة اعتباراً من ٢٠١٧/١/١.

وأوضح المصدر المسؤول في وزارة النفط لـ«الوطن» أن تسعير المشتقات النفطية محلياً مرتبط بشكل رئيسي بأسعارها عالمياً والأسعار العالمية لم تتغير مؤخراً، إضافة إلى أن ما يشهده حالياً هو تحسن لقيمة الليرة السورية أمام الدولار، وليس انخفاضاً لسعر الدولار عالمياً، وعليه فإن الأسعار لن تتغير حالياً، مع استمرار الاجتماعات التي تتعقد بشكل أسبوعي من لجنة تسعير المشتقات النفطية متابعة



كل التغيرات التي تطرأ في مجال الأسعار. وفي سياق متصل بلغت كمية مادة مازوت التدفئة التي تم توزيعها من شركة محروقات على الأسر في المحافظات حوالي ١٧٧,٨٠ مليون لتر مازوت تم توزيعها على أكثر من ١,٢ مليون أسرة خلال ٤ أشهر منذ بدء عمليات التوزيع في شهر آب الماضي وحتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي، أي بقيمة تصل إلى أكثر من ٣٢,٨ مليار ليرة سورية.

وقد بلغ إجمالي الطلب الموزعة خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني ١٩٦٦ طناً في المحافظات حيث تبلغ كمية الطلب الواحد ٢٢ ألف لتر مازوت.

## الفقراء ممولو موازنة ٢٠١٨ ويدفعون ٨٥ بالمئة من الضرائب!

د. رشا سيروبو

بين البيان المالي للحكومة عن موازنة العام ٢٠١٨ أن من أولويات الحكومة «تشييد البنية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، وهو ما يتفق مع رؤود وزير المالية على تساولات أعضاء مجلس الشعب، موضحة أن اعتمادات العمليات الاستثمارية قدرت بـ ٨٢,٥ مليار ل.س بنسبة مقدراها ٢٥,٨٩ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة لعام ٢٠١٨، وإذا علمنا أنه تم رصد ٣٨٨,٤٥ مليار ل.س منها كاعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية «في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصودة لها وارتفاع نسب التنفيذ لديها، و ٥٠ مليار ل.س للإعمار وإعادة تأهيل للمنشآت العامة وللتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة» هذا الرقم ثابت منذ موازنة ٢٠١٤، نجد مجموع اعتمادات المشاريع الاستثمارية تصبح فقط ٣٨٦,٥٥ مليار ل.س أي بنسبة ١٢,١٣ بالمئة من إجمالي الاعتمادات.

إن هذا المعدل يثير القلق، لأن معدل الاستثمار العام يشكل مؤشراً ودلالة يعتمد عليها القطاع الخاص في زيادة استثماراته، ولا يمكن لهذه النسبة أن تشكل حافزاً ومؤشراً جيداً للقطاع الخاص ما سوف يؤدي إلى إجماعه عن القيام باستثمارات جديدة، وبما أن النمو الاقتصادي يتحقق من الاستثمارات الجديدة ومن زيادة إنتاجية الاستثمارات القائمة، فإن حجم الاعتمادات المرصودة لاستثمار العام تصبح الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي وفي خلق فرص عمل جديدة، وبذلك فإن رفع معدل الأموال المرصودة للاستثمار هي التحدي الحقيقي للحكومة إذا أرادت تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي.

وبالنسبة للزيادة في الطلب الكلي الفعال، فإنه يتحقق من خلال وجود قوة شرائية للمواطنين والتي تتحقق من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة الرواتب والأجور وانخفاض الأسعار وهو ما تسميه الحكومة في بيانها الوزاري توفير السلع والخدمات وبأسعار عادلة، لكن إيجاد ٥١٦٨١ فرصة عمل في كلا القطاعين الاقتصادي والإداري، عام ٢٠١٨ باعتمادات لا تتجاوز ١٤,٦٦ بالمئة من إجمالي اعتمادات عام ٢٠١٨ وهي أقل بـ ٤٨١ فرصة عمل مقارنة مع عام ٢٠١٧، وأيضاً الأقل منذ عشر

اقتصادية ما يقارب ٧٥ بالمئة منها، وإذا بحثنا في تركيبها بتفصيل أكثر فسنجد أن إجمالي الضرائب والرسوم يبلغ ٤,٩٥ مليار ل.س بنسبة ٢٦,٥٩ بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة، تشكل الضرائب المباشرة ٢٩,٥ بالمئة منها، بينما الرسوم المباشرة والضرائب غير المباشرة تتجاوز ٧٠ بالمئة، وهذا يدل على وجود خلل في الهيكل الضريبي والتحصيل المقدر، فالرسوم والضرائب غير المباشرة تعتبر ضرائب «عمياء» لا تميز بين الغني والفقير، فلا تأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية، وأن شريحة الفقراء والطبقة الوسطى هم من يدفعون القسم الأكبر منها، لأن شريحة الأغنياء التي لا تتجاوز نسبتها ٥ بالمئة من عدد السكان مهما أنقعت لن يكون لمساهمتها أثر يذكر في حجم هذه الضريبة.

ويضاً في مكونات الضرائب المباشرة سنجد أن الموظفين (نوي الدخل المحدود) هم من يدفعون الضرائب ويمولون الخزنة العامة للدولة، حيث تشكل ضريبة الرواتب والأجور بحدود ٢٨ بالمئة من الضرائب المباشرة بينما ضريبة الأرباح على الشركات تشكل فقط ٣,٥٤ بالمئة أما ضريبة الدخل المقطوع فلا تتجاوز ٩,٩٢ بالمئة وهي الضريبة التي يدفعها أصحاب المهن الحرة من أطباء ومهندسين وأصحاب ورش، وبذلك نجد أن الموظفين يدفعون ضرائب أكثر من أصحاب المهن الحرة وبنسبة تقارب نوعاً ما، تسهم به الشركات ورجال الأعمال في الضرائب.

بذلك نجد أن نوي الدخل المحدود والفقراء والطبقة الوسطى تساهم بما يتجاوز ٨٥ بالمئة من إجمالي الضرائب والرسوم؛ بذلك نجد أن الحكومة ما زالت غير راغبة في إشراك أصحاب الأموال والشركات في القيام بدورهم بالمساهمة في تمويل الدولة العامة وفي تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الدولة والمجتمع، وأن شريحة الموظفين ونوي الدخل المحدود والفقراء والطبقة الوسطى هم الممولين الرئيسيين للموازنة وهذا يعكس عدم العدالة في توزيع الدخل.

أما من حيث نسبة الضريبة المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة فهي لا تتجاوز ٨ بالمئة والذي يعد أحد أهم الاختلالات المالية، ويمثل نقطة ضعف أساسية في المالية العامة، ويعود ذلك إلى حجم التهرب الضريبي الكبير الذي يفقد الخزينة العامة للدولة مورداً أساسياً، وهذا يتطلب

إعادة النظر بالنظام الضريبي المطبق وأن يقوم على أسس عادلة وتكون الضرائب التصاعدية هي المساهم الأساسي في موارد الدولة بما يحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية (كما ورد في الدستور المادة ١٨).

ما زال لدينا تساؤل وإشارات استفهام حول مدلول بند إيرادات أخرى والتي تبلغ ٣٥٢,٨٦ مليار ل.س، وتشكل نسبتها ٣٣ بالمئة من الإيرادات الجارية، إلى ماذا يشير هذا البند؟ وما مكوناته؟ وخاصة أنه لم يوجد إلا في موازنة ٢٠١٧ وحالياً في موازنة ٢٠١٨

**تضخيم مقدار الدعم وعجز الموازنة**

يشير البيان المالي إلى أن الإيرادات العامة تبلغ ٢٣٧٨,٥٧ مليار ل.س والنفقات العامة ٣١٨٧ مليار ل.س، أي إن مقدار العجز يبلغ ٨٠٨,٤٣ مليارات ل.س، إلا أنه يجب أن تأخذ هذه التقديرات ببعض الحفظ، فإذا ما استثنينا ٣٨٨,٤٥ مليار ل.س اعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية، وخفضنا حجم الاستثمار غير «المنفد»، ما يقارب ٢٥٠ مليار ل.س – وفقاً لرئيس لجنة الموازنة في وسطي نسبة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية ٣٥ بالمئة – فسجد أن حجم العجز لن يتجاوز ١٧٠ مليار ل.س أي بحدوده ٧ بالمئة من إجمالي الاعتمادات.

أما مقدار الدعم المرصود في الموازنة والبالغ ٦٥٧,٤٥ مليار ل.س فلا يجب النظر إليه كبنء مجرد بعيداً عن الفروقات السعرية «الواردة كإيراد ضمن الإيرادات العامة، والتي تبلغ ما يقرب من ٥٠ بالمئة من الإيرادات الجارية وهي تقارب ٧٧٠ مليار ل.س، وهي أكبر من مقدار الدعم فعلياً للدعم في الموازنة بأكثر من ١١٠ مليار ل.س، أي أنه لا وجود فعلياً للدعم في الموازنة.

إن حجم التهرب الضريبي وعدم تخصيص مبالغ كبيرة للاستثمار وتخفيض عدد الوظائف مقارنة مع السنوات السابقة جميعها مؤشرات تؤكد أن الموازنة لعام ٢٠١٨ هي موازنة تكامشية، لذا نحن بحاجة إلى إجراء مراجعة حقيقية لبنود الموازنة للعام القادم وهذا يتطلب وجود رؤية اجتماعية وسياسية وليست محاسبية فقط، لدى كل من الحكومة ومجلس الشعب، رؤية تتحاز للعقلانية الاقتصادية ولجبايئ التنمية والعدالة الاجتماعية.